العمال يختتم الدورة الـ٢٦ بجلسة هادئة مع الحكومة

خميس: زيادة الرواتب إلى ٢٠٠ ألف شهرياً ممكن إذا ألغينا الدعم بشكل كامل

الحكومة على قناعة أن دخل المواطن لا يكفيه والرواتب قليلة ولا تكفي المعيشة

محمود الصالح
تصوير: طارق السعدوني

بدت الجلسة المشتركة بين أعضاء مجلس الاتحاد العام للعمال والحكومة هادئة على غير ما اتسمت به الجلسات السابقة.

وبين رئيس مجلس الوزراء عماد خميس في بداية حديثه عن الواقع الاقتصادي والتنموي والمعاشي في البلاد أن الحرب على سورية مازالت مستمرة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وزادت شراستها بشكل كبير في الجانب الاقتصادي نتيجة الفشل الذي مني به المشروع العدواني على سورية.

وأقر خميس بملامسة الطروحات التي قدمها أعضاء المجلس لطموحات الشعب وتناغمها مع هموم الحكومة ورغباتها، معتبراً أن الحكومة والتنظيم النقابي في خندق واحد بشكل دائم، وأن الطروحات عبرت عن واقع المواطن السوري بكل شفافية، مبيناً أن المرحلة القادمة ستكون الأصعب اقتصادياً، مضيفاً: لأننا سنكون أمام التحدي الأكبر في الواقع الاقتصادي، على الرغم من كل ما حققناه من صمود اقتصادي أسطوري خلال السنوات التسع الماضية.

وأشار خميس إلى أنه وبعد كل ذلك مازالت الأسعار في سورية هي الأرخص في كل المنطقة، وكل الدول المجاورة تتعطش لشراء منتجاتنا، مستعرضاً نتائج الحرب ومنها خسارة إيرادات النفط ١٠٠٪ وخسارة ٣,٥ مليون طن من القمح وتدمير عشرات آلاف المنشآت الصناعية والإنتاجية في القطاع الخاص و١٨٧ معملاً في القطاع العام، لافتاً إلى تراجع عدد معامل الأدوية من ٢٨٠ معملاً قبل الحرب إلى ٥٦ معملاً في ٢٠١٥، وإلى أن الإرهاب دمر السياحة والصناعة وأغلب مقومات الاقتصاد الوطني، مضيفاً: وبالرغم من ذلك استطاعت الدولة إدارة مواردها المحدودة جداً واستثمارها بالشكل الصحيح والصمود في وجه هذه الحرب، ولم تغب مؤسسة واحدة عن الخدمة في البلاد، ولم تفقد أي سلعة من السوق، على الرغم أن أسعار السلع زادت ١٤ مرة عما كانت عليه قبل الحرب.

وتابع: الحكومة أعلنت أنها ستوفر بعض الأساسيات تحت أي ظرف كان ومنها مستلزمات المؤسسة العسكرية، والنفط والدواء حيث كنا ملزمين بتأمين ٢٠٠ مليون دولار شهرياً للمشتقات النفطية، ولم تصلنا منذ منتصف تشرين أول الماضي سوى ٣ ناقلات نفط من الخط الائتماني الإيراني، حيث يصل دعم المشتقات النفطية إلى ٤٠٠ مليار ليرة سنوياً، والكهرباء ٩٠٠ مليار، ومجموع الدعم يقارب سنوياً ٢٢٠٠ مليار ليرة سورية، منوهاً بأنه وفي الوقت ذاته لم تقترض سورية خلال فترة الحرب ليرة واحدة.

وأضاف: مع كل ذلك مازلنا نبيع القمح للمخابز بقيمة ١٨ ليرة وهو يكلفنا ٢٥٠ ليرة، وبمبلغ سنوي ٣٥٠ مليار ليرة، ونستورد أدوية عادية ونوعية بقيمة ٩٠ مليون دولار سنوياً وتجهيزات طبية ٨٠ مليون دولار سنوياً، ونقدم العلاج الصحي مجاناً للمواطن، وندعم التعليم بكل مراحله سنوياً بمبلغ ٤٠٠ مليار ليرة، وقدمنا لمحافظة حلب لإعادة الإعمار ٨٧ ملياراً خلال عامين، ودير الزور ٩٠ ملياراً، ودرعا ٢٧ ملياراً، وريف دمشق ٢٠ ملياراً فقط لإعادة الإعمار، وترميم ٨٤٠ مدرسة.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة على قناعة تامة أن الدخل الحالي لا يكفي المواطن، والرواتب قليلة ولا تقاس بتكاليف المعيشة، وطريقة حل هذه المعضلة تكمن في زيادة الإنتاج، وقال: لو تم الآن إلغاء الدعم الذي يمكن أن يوفر زيادة في الرواتب تصل إلى ٢٠٠ ألف ليرة شهرياً للموظف، أو تم التمويل بالعجز، أو الاعتماد على سندات الخزينة، فلن تحل مشكلة الدخل لأكثر من ٣ أشهر، وبعدها سترتفع الأسعار. متسائلاً هل كان هذا هو المطلوب على الصعيد الوطني؟ وتابع: نحن ندرك أن الواقع المعيشي صعب جداً، وحتى لو كان هناك القليل من الفساد.

وعن موضوع الدعم سوف نبقى مستمرين فيه، فأي حكومة تتمنى أن تحسن الواقع المعيشي لمواطنيها.

وأكد خميس أن حكومته لا تريد التصفيق المؤقت لها من الشعب، من خلال إيقاف المشروعات وزيادة الرواتب مقابلها وهمياً، مضيفاً: ولن نفعل ذلك.

واعتبر رئيس الوزراء أن السفينة الاقتصادية والتنموية تسير في الاتجاه الصحيح، لأن أكبر الموارد المتاحة تسخر للمشاريع التنموية، حيث يوجد اليوم ٩٧٣٠ مشروعاً تنموياً مختلفة الأحجام يجري تنفيذها في البلاد تكلفة وصلت نفقاتها السنوية إلى ٥٦٧ مليار ليرة، وقال: نحن في الحكومة نعتقد أننا نسير بخطوات جيدة، وقد لا تكون مثالية، ولكن الجميع يؤمن أن اقتصاد سورية هو من أقوى الاقتصادات في العالم للدول التي تمر في ظروف سورية نفسها، فهل هناك دولة في العالم تخوض حرباً لمدة تسع سنوات، وفي الوقت ذاته تشق الطرق وتبني المدارس والجامعات المشافي وتمد سكك الحديد؟

وحول موضوع ارتفاع سعر الصرف قال خميس: نحن منذ ٣ سنوات لم نستخدم أي مبلغ من الاحتياطي في القطع الأجنبي، علماً أننا اضطررنا في السنوات الأولى للحرب إلى استخدام نسبة كبيرة منه. وما حدث خلال الأيام الماضية من ارتفاع الدولار إلى ٧٠٠ ليرة وعودته خلال يوم واحد إلى ٦٠٠ ليرة يدل على أن هناك شيئاً يحدث لا يرتبط بالسياسة الاقتصادية، الخلل وبعض مواطن الفساد واستيراد المواد غير الضرورية، والتهريب هي أهم أدوات الخلل الاقتصادي، ومعروف أنه لا توجد أي دولة في العالم قادرة على ضبط عملتها، ومنها الدول الكبرى روسيا وإيران وغيرها، وهي دول قوية، ومع ذلك لا تستطيع ضبط عملتها.

وبرر خميس ارتفاع سعر الصرف بزيادة الطلب عليه لأن الحكومة بدأت تمول طلب القمح والنفط وبعض الأساسيات، والسبب الأهم هو المضاربة نتيجة الحرب العالمية على الليرة السورية، وتأثر رجال الأعمال بالحملة الخارجية والدعاية الصفراء، والخطة الهادفة إلى تجفيف الدولار في دول المنطقة. مبيناً أن مشكلة ارتفاع الدولار انعكست على العملية التجارية والاحتكار، وأدت لارتفاع الأسعار وارتداداتها المعروفة.

وأوضح أنه وأمام ذلك كانت أمام الحكومة بعض الخيارات لمواجهة ذلك ومنها إما تقديم منحة للموظفين أو إعادة استخدام نظام البونات حتى لا يتأثر ذوو الدخل المحدود، وكان قرار الحكومة تقديم الدعم لذراع التدخل الإيجابي وهي السورية للتجارة من خلال زيادة الصالات من ١٥٠٠ صالة إلى ٣٠٠٠، والسماح لها بالاستيراد المباشر، وتأمين المتطلبات الأساسية للمواطنين وبالأسعار القديمة نفسها، ومنع الاحتكار، مؤكداً أنه سيتم فتح مستودعات أي محتكر وبيعها بالسعر التمويني للمواطنين، وكذلك إلغاء عقود الاستثمار لجميع مراكز وصالات السورية وإعادة استثمارها من السورية للتجارة مباشرة.

وأكد خميس أنه لن يتم تمويل المستوردات إلا الأساسية منها والمتعلقة بمعيشة الناس والتي تم تحديدها بسبع مواد، ورفض تقرير مصير أي معمل أو شركة إلا بحضور ممثل العمال، ويمكن التعاون مع القطاع الخاص ولكن بشكل ذكي، حيث تم الطلب إلى الحكومة ترخيص معامل في بعض المناطق فرفضت لأن لديها معامل مشابهة متوقفة هناك، منوهاً بأنه لا يمكن لأي دولة حتى المستقرة منها تحديد هويتها الاقتصادية، والحكومة تأخذ خلاصة كل التجارب الاقتصادية للدول، وعن موعد صدور تعديل قانون العاملين الأساسي أكد أن هناك موعداً زمنياً التزمت به وزارة التنمية الإدارية لإصدار أربعة تشريعات ومنها قانون العاملين في الدولة.

وحول ما يثار عن وجود فساد في وزارة التربية قال خميس: نحن دولة تعمل وفق أسس وقوانين ولا توجد شخصنه في هذا الموضوع، وهناك مؤسسات معنية تقوم بالتحقيق في هذا الملف الذي يبدو أنه كبير من خلال المعطيات الأولية، لكن الأرقام التي طرحت جنونية هي عمل مجنون ولسنا مسؤولين عنها، وقد يكون البعض ممن تضرروا من هذا الملف لهم مصلحة في إثارته بهذه الطريقة على أمل أن يتم طيه، والتحقيقات القادمة هي التي ستحدد المبالغ، ولكن المؤشرات الأولية تشير إلى وجود خلل في ١٥٠ عقداً تخص ١٥٠ تاجراً قدموا مواد لجهة معينة فيها خلل ما، البعض منهم موجود داخل البلد والبعض منهم غير موجود.

وبين خميس أن رجال الأعمال يقسمون إلى قسمين، منهم الوطني ولا يهمه ما يحققه من أرباح، وأقسم أنه لن يربح قرشاً واحداً طالما هناك حرب على البلاد، والآخر لا يهتم إلا بما يدخل جيبه، واعتبر الحرب فرصة للربح، ويريدونها آمنة مؤمنة « لقمة معلوكة»، ولكن لن يأخذوا منا شيء إلا بالشكل الصحيح، والحكومة اجتمعت مرات عديدة مع التجار والصناعيين وقدمت لهم كل ما يطلبون، ولكن لم نجد شيئاً من قبلهم.

وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف أكد أن المساكن العمالية في القنيطرة ستسلم للعمال كما تم الاتفاق بعد حسم تكاليف صيانتها، وفي الرقة وغيرها يتم إعطاء مشاريع القطاع العام للشركات العامة بغية تأمين جبهات عمل لهذه الشركات، متعهداً بتمديد مهلة تسديد الأقساط المتأخرة عن المساكن التي خصصتها المؤسسة العامة للإسكان.

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف قال: تم تحديد المواد الأساسية التي سيتم استيرادها للسورية للتجارة وأرسلت إلى وزارة الاقتصاد بهدف تأمين مخزون إستراتيجي للمؤسسة من هذه المواد، وقدمت الحكومة مبلغ ٤ مليارات ليرة للسورية للتجارة ليس لشراء المواد بل لترميم المراكز والصالات التي دمرها الإرهاب، وأخذت الحكومة قراراً بعدم رفع سعر أي مادة تباع في منافذ السورية تحت أي ظرف كان.

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمة القادري قالت: إن تحويل العقود المؤقتة إلى عقود سنوية هو أمر متاح لجميع الجهات العامة، وكذلك تشميل العمال في بعض الأعمال الشاقة وتم ذلك بشكل فعلي، أما موعد إقرار الوجبة الغذائية فلم يحدد وهو يحتاج إلى ٦,٥ مليارات ليرة سورية بمعدل ٣٠٠ ليرة يومياً للعامل ويستفيد منها ١٢١٥٠٠ عامل وعاملة في مختلف مؤسسات الدولة، وفيما يتعلق باللباس العمالي تجري دراسة توزيعه بين الجهات المنتجة له، وهناك ٤٥٣ ألف عامل يستحقون اللباس العمالي.

وبينت الوزيرة أنه تم تقديم أكثر من ٦ مليارات ليرة سورية للأسر الأكثر احتياجاً، ومنها الأسر التي يوجد فيها شخص مسن أو معاق.

وزير النفط علي غانم ضمن لكل مواطن حقه في الوصول إلى المشتقات النفطية! مبيناً أن عدد البطاقات الذكية الممنوحة بلغت ٢,٩ مليون بطاقة و١,٢ مليون بطاقة للآليات، وتم في دمشق حتى الآن التسجيل لـ٣٠٠ ألف عائلة على مازوت التدفئة، وضاعفت الوزارة كمية مازوت التدفئة من ١,٢ مليون لتر إلى ٢,٦ مليون لتر، وعن إمكانية تخفيض مدة انتظار الحصول على أسطوانة الغاز بيّن أن الأمر مرهون بما يتوافر من مخازين لدى الشركة.

وزير الصناعة محمد معن الجذبه نفى بشكل قاطع وجود أي نية لدى وزارة الصناعة لخصخصة بعض المعامل والشركات أو الدخول فيها ضمن شركات مساهمة وخاصة بالنسبة لشركات السكر في مسكنة والرقة وإسمنت الرستن ومصفاة حمص.

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري ركز على القضايا المعيشية للمواطنين بشكل عام والطبقة العاملة بشكل خاص، ومعاناتهم من الارتفاع المستمر للأسعار، ودعا الحكومة إلى ضرورة مقاربة الأجور مع تكاليف المعيشة، وخاصة لجهة التعويضات ومتمات الراتب، بهدف تقليص الفجوة بين الدخل والإنفاق.

وطلب القادري ضرورة إيلاء المطالب العمالية ما تستحق من أهمية، مؤكداً تحويل ٨ آلاف عقد للعمال من عقود مؤقتة إلى عقود دائمة، مشيراً إلى وجود نحو ٧ آلاف عامل ينتظرون تسوية أوضاعهم وتحويلهم من عقود يومية إلى عقود دائمة، وهم لن يكلفوا الخزينة أية مبالغ مالية.

واستغرب القادري مضي خمس سنوات على البدء بمناقشة تعديل قانون العاملين الأساسي وعدم صدوره حتى الآن، مشدداً ضرورة وضع آلية فعالة لضبط سعر الصرف دون أي تدخل من المصرف المركزي، من خلال سياسة نقدية للتدخل دون ضخ القطع، مشيراً إلى وجود الكثير من رجال الأعمال من أصحاب النفوس الضعيفة ممن استغلوا الأزمة للإثراء ويجب الضرب على أيديهم.

وطالب القادري الحكومة بأن تكون شفافة تجاه الناس وتشرح لهم ما يجري في كل الأمور، وعدم تركهم عرضة لمواقع التواصل الاجتماعي المعادية. مؤكداً ضرورة عمل الحكومة على إعادة أسعار كل المواد التي ارتفعت إلى ما كانت عليه قبل ارتفاع سعر الصرف، لأن كل تاجر اليوم يحتاج لمراقب تمويني.

طروحات الأعضاء

وكان أعضاء المجلس طرحوا عدداً من القضايا التي تهم الطبقة العاملة والمواطنين بشكل عام.

أحمد سعدية من القنيطرة طلب التزام مؤسسة الإسكان بإعادة تسليم المساكن العمالية لأصحابها وحسم قيمة الصيانة من التكاليف. وسامي أمين من حمص كشف عن وجود نية لدى وزارة الصناعة لإعطاء شركات السكر في مسكنة والرقة ومعمل إسمنت الرستن لشركة مساهمة.

حيدر حسن سأل عن مصير موضوع تثبيت العاملين في الدولة، رفيق علوني نقل معاناة العمال من المشافي الخاصة في حمص بعدم استقبال العمال ورفع الأسعار بشكل جنوني. جمال الحجلي من السويداء أكد عدم قناعة المواطن في تبرير الحكومة لارتفاع سعر الصرف، وطالب بتحديد هوية واضحة للاقتصاد السوري. نبيل العاقل أكد ضرورة معالجة الفوضى في تسعير الأدوية وخاصة للأمراض المزمنة، وإصلاح الأجهزة في المشافي الحكومية.

زكريا بابي طلب إعطاء المواطن كمية ٢٠٠ ليتر من المازوت للتدفئة دفعة واحدة، وبين أن الاعتمادات التي خصصت لتأمين محولات الكهرباء في المناطق المحررة في حلب لم تصل حتى الآن. عامر جداري كشف أن هناك ٥٠ سيارة أجرة تذهب يومياً من طرطوس إلى طرابلس في لبنان لنقل مواطنين لقبض حوالاتهم التي تأتي من الخارج وذلك لإحجام المغتربين التحويل لذويهم إلى سورية لوجود فرق كبير جداً بين سعر صرف الحوالة والسعر الحقيقي في لبنان، وهذا ما يفوت على الخزينة مبالغ هائلة بالقطع. نزار العلي طلب من الحكومة الإفراج عن الوجبة الغذائية التي وعدت بها العمال منذ سنوات، وكذلك ضرورة إيفاء وزير التموين بوعده بإعطاء عمال المخابز مبلغ ١٥ ألف ليرة مكافأة شهرياً. وطلب العلي من الحكومة أن تخصص مكتباً إعلامياً يقدم الإيضاحات لكل ما يطرح على مواقع التواصل الاجتماعي، حتى لا يبقى المواطن عرضة للإشاعات. غسان سوطري اشتكى من التراجع المستمر للقوى العاملة الخبيرة في القطاع العام حتى وصل التسرب إلى ٧٠٪ واستمرار وضع القطاع العام في منافسة ظالمة مع القطاع الخاص في جميع الأمور. شفيق طبره طلب من الحكومة شرح حقيقة ما يشاع عن وزيري التربية والتموين السابقين.

- ما يشاع على الفيس بوك حول أرقام الفساد في التربية أرقام جنونية!!
- أسماء لـ١٥٠ تاجراً في عقود التربية منهم خارج القطر
- ١٧٠ مليون دولار للصحة و٤٠٠ مليار ليرة للتعليم
- الحكومة اجتمعت كثيراً مع رجال الأعمال «وما شفنا شي»!!
- القادري: ٥ سنوات على نقاش قانون العاملين ولم يصدر حتى الآن!
- عبد اللطيف: المساكن العمالية في القنيطرة ستسلم كما وعدناكم ومهلة جديدة للأقساط
- غانم: أضمن لكل مواطن حقه في الوصول إلى المشتقات النفطية!

كلام رسمي جداً

محافظة القنيطرة: دائرة أملاك الدولة سوف تستأنف أعمال التحديد فوراً

إشارة لما نشرته صحيفة «الوطن» بعددها رقم /٣٢٠٥/ تاريخ ٥/٨/٢٠١٩ تحت عنوان: «زراعة القنيطرة» تتخوف من التحديد بسبب وضع أشخاص أيديهم على أراض للدولة لتسجيلها باسمهم... «المصالح العقارية» كفيلة بحل الخلافات.

نفيدكم بما وردنا من مديرية زراعة القنيطرة:

نظراً لتغير معالم الغابة الطبيعية في منطقة بريقة وبئر عجم نتيجة اعتداءات المجموعات الإرهابية عليها حيث تم القطع الكامل واستئصال أرومات الأشجار مما أدى إلى فقدان الدولة للمستند الأقوى لتسجيل تلك الأشجار باسم الجمهورية العربية السورية – دائرة الحراج لأن المساحة كانت عبارة عن غابة طبيعية يزيد عمرها على ١٥٠ عاماً وبكثافة تزيد على ٦٥ بالمئة، وفي حال تم استئناف أعمال التحديد والتحرير فإن ذلك سيؤدي لتسجيل مساحات كبيرة باسم المواطنين نظراً لخلو المنطقة من الأشجار حالياً، لذلك قامت مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بخطوة استباقية للحفاظ على حقوق الدولة قبل استئناف أعمال التحديد والتحرير والمتوقفة من عام ٢٠٠٩م نتيجة لاعتراضات أهالي قريتي بريقة وبئر عجم لكونهم يستثمرون بعض الفجوات الحراجية التي لا تزيد على نسبة ٢٥ بالمئة من المساحة الإجمالية للموقع.

حيث تمت مخاطبة المديرية العامة للحراج في وزارة الزراعة للنظر بإمكانية تشكيل لجنة على مستوى الوزارة من الفنيين والحقوقيين المختصين بالتعاون مع مندوبي محافظة القنيطرة لإيجاد الآلية اللازمة للحفاظ على حقوق الدولة في ضوء تلك المستجدات وذلك بموجب الكتاب رقم ٣٤٧٨/ص تاريخ ١/٨/٢٠١٩ بالإضافة إلى تنظيم عدد من الضبوط الحراجية علماً بأن دائرة أملاك الدولة ستقوم فور استئناف أعمال التحديد والتحرير بالطلب لكل من مديرية المصالح العقارية والفرق المساحية والقاضي العقاري بتسجيل كامل المساحات باسم الجمهورية العربية السورية بموجب القوانين المعمول بها في وزارة الزراعة بالإضافة للقانون المدني السوري

مدير المكتب الصحفي
فايز العسود

مفاضلة منح الجامعات الخاصة خلال النصف الأول من الشهر القادم

بابا لـ«الوطن»: إعدادها بشكل مفصل ضمن شروط وآلية متبعة للقبول

فادي بك الشريف

كشف معاون وزير التعليم العالي لشؤون التعليم الخاص الدكتور شكري بابا لـ«الوطن» عن تشكيل لجنة من الوزارة للعمل على إعداد إعلان المفاضلة على منح الجامعات الخاصة متضمنة عدد المقاعد المخصصة لمصلحة وزارة التعليم العالي وذلك بهدف استفادة الطلاب من المقاعد ممن لم يتسن لهم التسجيل في مفاضلة القبول العام والموازي بالتخصص الذي يرغبون به لاستكمال دراستهم الجامعية في إحدى الجامعات الخاصة.

ولفت بابا إلى أن عدد المقاعد سيتوضح قريباً من خلال الأعداد المخصصة وبحسب عدد المتقدمين ممن تنطبق عليهم الشروط والمعدلات المحددة لكل تخصص من التخصصات الدراسية المقررة ضمن إعلان مفاضلة المنح المقرر إصداره قريباً، مبيناً أنه من المتوقع أن يصدر إعلان المفاضلة بشكل مفصل نحو منتصف الشهر القادم وذلك بعد صدور نتائج مفاضلة القبول العام وصدور مفاضلة التعليم الموازي، ليصار إلى رصد وضع كل طالب من الطلاب لماهية الاستفادة من المفاضلة المعلن عنها من التعليم العالي بشكل كامل.

ونوه معاون وزير التعليم العالي بالعمل على استكمال جميع التجهيزات اللازمة والإعداد للمفاضلة من قبل الوزارة، على أن يكون التفاضل ضمن الحدود الدنيا بين مختلف الطلاب للقبول في ٢٢ جامعة خاصة، على أن يتم وضع إعداد الشروط الخاصة بالمنح.

وأضاف بابا أن التفاضل يتم حسب معدل الطالب والشهادة الثانوية الحديثة والرغبات والاختصاصات بما فيه الحد الأدنى للتفاضل من الوزارة لكل جامعة من الجامعات الخاصة، على أن يتم بعدها قبول الطلاب المسجلين واستفادتهم من المنحة كل حسب معدله.

وتنص الشروط والآلية المتبعة بموجب المفاضلة أنه لا يحق للطالب التسجيل في الجامعة الحكومية إذا كان قبل فيها ولم يسجل بعد، كما تتضمن ما يخص الفرع العلمي والأدبي لأبناء الشهداء، والفرع الأدبي والعلمي لذوي الإعاقة، على أن تعلن الوزارة عن شروط التقدم للاستفادة من المنح المجانية المقدمة للعام الدراسي ٢٠١٩–٢٠٢٠ للطلاب السوريين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة السورية بفروعها لدراسة المرحلة الجامعية الأولى في الاختصاصات المحددة.

ويحق للطالب المقبول أو المسجل في الجامعة الحكومية (عام أو مواز) التقدم إلى المفاضلة مهما كان قبوله بالجامعة الحكومية، وكل طالب يقبل في المنحة يرقن قيده في الجامعة الحكومية إذا كان مسجلاً فيها، على أن يتم قبول نسبة من المقاعد لذوي الشهداء وللمعوقين، وذلك من أصل المقبولين في مفاضلة منح الجامعات الخاصة، بهدف إتاحة الفرصة لهم بالتسجيل على المفاضلة.

علماً أنه يتم ترقين قيد الطالب في الجامعة الحكومية وذلك في حال كان من المقبولين عند صدور النتائج النهائية للمقبولين في مفاضلة منح الجامعات الخاصة، وبذلك يستفيد من المنحة.

هذا ويتم قبول الطلاب بحسب مجموع درجات الثانوية الحاصلين عليها الطالب بإحدى دورتي عام ٢٠١٨، على أن يختار لغة أجنبية واحدة (إنكليزي– فرنسي)، مع طي درجة مادة التربية الدينية، منوهاً بأنه بعد ذلك يحسب المجموع من ٢٤٠٠ درجة للفرع العلمي و٢٢٠٠ درجة للفرع الأدبي ويفاضل الطالب بناء على هذا المجموع لجميع الرغبات وللقسم المماثل للغة التي اختارها، مع اشتراط أن يكون الطالب حاصلاً على معدل لا يقل عن ٥٠ بالمئة في الشهادة الثانوية.

مدير محروقات اللاذقية لـ«الوطن»:

لا أزمة غاز وتوزيع المازوت يتم بشكل ممتاز

اللاذقية - عبير سمير محمود

نفى مدير فرع محروقات اللاذقية سنان بدور لـ«الوطن»، ما يشاع عن وجود أزمة غاز في المحافظة، مشيراً إلى حدوث اختناقات بسيطة نتيجة زيادة الطلب على المادة في عدد من المناطق.

وأضاف بدور: إن إنتاج المحافظة من الغاز يتراوح ما بين ١٢–١٣ ألف أسطوانة يومياً، لافتاً إلى أن الإنتاج الحالي سيسد النقص الذي حصل خلال الأيام الماضية نتيجة توزيع معظم الكميات لازدياد الطلب على الغاز بشكل عام.

وأكد بدور أن الغاز متوافر بجميع مراكز محروقات ويتم توزيعه بموجب البطاقة الذكية بآلية محددة، إضافة إلى مراكز المؤسسة السورية للتجارة وسياراتها الجوالة التي تعمل على إيصال المادة لكافة الأحياء في المحافظة التي لا يوجد فيها مرخصون.

وعن توزيع مادة مازوت التدفئة، بيّن بدور أن الأمور في أحسن أحوالها قائلاً: إن آلية توزيع مازوت التدفئة تتم بشكل ممتاز، وقد وصلت الكميات المعبأة حتى تاريخه إلى مليون و٤٠٠ ألف لتر لنحو ١٤ ألف عائلة بمخصصات ١٠٠ لتر لكل عائلة بموجب البطاقة الذكية.

وأشار مدير محروقات إلى توزيع المازوت ابتداءً من المناطق البعيدة والأكثر برودة وصولاً إلى المدينة، مبيناً أنه تم البدء بمناطق ريف جبلة وكسب والقرداحة والمعرين والطموش وغيرها من المناطق الجبلية المعروفة بطقسها البارد شتاء، ثم بدأت عملية التوزيع لتشمل المدن ومنها الدعتور وتم توزيع ١٢٠ ألف لتر حتى تاريخه، بالتوازي مع التوزيع في الرمل الفلسطيني والرميلة والحفة، مؤكداً أن عمليات التوزيع حالياً تشمل الريف والمدينة في الوقت ذاته.